

AFRICAN UNION
الاتحاد الأفريقي



UNION AFRICAINE
UNIÃO AFRICANA

Addis Ababa, ETHIOPIA P. O. Box 3243 Telephone 251115 517700

Website: www.africa-union.org

المجلس التنفيذي
الدورة العادية الحادية عشرة
أكرا، غانا، 25-29 يونيو 2007

-

الأصل: فرنسي

EX.CL/352 (XI)

تقرير رئيس المفوضية عن
سير ونتائج مؤتمر الوزراء الأفريقيين
المسؤولين عن مسائل الحدود
(أديس أبابا، 7 يونيو 2007)

-

تقرير رئيس المفوضية عن
سير ونتائج مؤتمر الوزراء الأفريقيين المسؤولين عن مسائل الحدود
(أديس أبابا، 7 يونيو 2007)

- 1- خلال الدورة العادية العاشرة المنعقدة في أديس أبابا في شهر يناير الماضي، أبلغت المجلس التنفيذي أن المفوضية اتخذت عدداً من المبادرات من أجل تقديم تنفيذ برنامج الحدود للاتحاد الأفريقي الذي يعتبر أحد عناصر خطة عملها للفترة 2004-2007 على النحو الذي ورد في رؤية ورسالة الاتحاد وكذلك الخطة الاستراتيجية المعتمدة مبدئياً من قبل الدورة العادية الثالثة لمؤتمر رؤساء الدول والحكومات المنعقدة في أديس أبابا في يوليو 2004. من جهته، شجع مؤتمر رؤساء الدول والحكومات خلال دورته العادية الثامنة المنعقدة في أديس أبابا يومي 29 و30 يناير 2007، المفوضية على مواصلة جهودها بغية الوقاية الهيكلية من النزاعات بما في ذلك من خلال تنفيذ برنامج الحدود للاتحاد الأفريقي، المقرر (ASSEMBLY/AU/DEC.145(VIII)).
- 2- تجدر الإشارة إلى أن الدورة العادية الأولى لمؤتمر رؤساء دول وحكومات منظمة الوحدة الأفريقية، اعتمدت القرار AHG/RES.16(I) الذي تلتزم كل الدول الأعضاء بموجبه باحترام الحدود القائمة عند نيلها الاستقلال. علاوة على ذلك، يجدر التذكير بأحكام مذكرة الاتفاق على مؤتمر الأمن والاستقرار والتنمية والتعاون في أفريقيا التي اعتمدها مؤتمر رؤساء الدول والحكومات في دوربان، جنوب أفريقيا في يوليو 2002. ونظراً لأن المشاكل المتعلقة بالحدود لا تزال تشكل تهديداً للسلام والأمن في أفريقيا، تنص المذكرة، طبقاً للقرار AHG/RES.16(I)، على تعيين وترسيم الحدود التي لم يتم ترسيمها بين البلدان الأفريقية قبل سنة 2012 بمساعدة وحدة رسم الخرائط للأمم المتحدة إذا اقتضى الأمر ذلك.
- 3- يندرج برنامج الحدود في إطار امتداد القرارات المذكورة آنفاً ويرمي إلى العمل على ترسيم وتعيين الحدود الأفريقية التي لم يتم القيام بها بعد وكذلك تعزيز التكامل الإقليمي.
- 4- في إطار تنفيذ المقررات المذكورة أعلاه، نظمت المفوضية يومي 8 و9 مارس 2007 في باماكو، مالي اجتماعاً للخبراء حول برنامج الحدود للاتحاد الأفريقي وذلك بغرض مساعدة المفوضية على التحضير لاجتماع الخبراء الحكوميين والمؤتمر الوزاري. عقب ذلك، نظمت المفوضية يومي 4 و5 يونيو في أديس أبابا، اجتماعاً للخبراء الحكوميين للدول الأعضاء في الاتحاد الأفريقي ويرفق طيه التقرير كملحق 1. تلي هذا الاجتماع في 7 يونيو 2007 مؤتمر الوزراء الأفريقيين المسؤولين عن مسائل الحدود الذي اعتمد البيان المرفق حول برنامج الحدود للاتحاد الأفريقي وترتيبات تنفيذه كملحق 2. يتمحور البيان حول النقاط التالية:
- تبرير برنامج الحدود للاتحاد الأفريقي.

- أهداف برنامج الحدود.
- مبادئ التنفيذ.
- الشراكة وحشد الموارد.
- الإجراءات الأولية لإطلاق برنامج الحدود ومتابعة البيان.

5- يُعرض البيان للمجلس التنفيذي للموافقة عليه. وفور اعتماد قرار في هذا الشأن، تتخذ المفوضية جميع الترتيبات الضرورية لتنفيذ البيان.

-

EX.CL/352 (XI)
ANNEX.I

تقرير الاجتماع

-

AFRICAN UNION



UNION AFRICAINE

الاتحاد الأفريقي

UNIÃO AFRICANA

B.P.: 3243, Addis Abéba, Ethiopie Tél.: (251-11) 551 38 22 Fax: (251-11) 551 93 21
Email: oua-ews@telecom.net.et

مؤتمر الوزراء الإفريقيين
المسؤولين عن مسائل الحدود

اجتماع الخبراء التحضيري
حول برنامج الحدود للاتحاد الإفريقي

أديس أبابا، إثيوبيا، 4-5 يونيو 2007

الأصل: فرنسي

BP/EXP/RPT. (II)

الملحق 1

تقرير الاجتماع

منع النزاعات وتعزيز التكامل

تقرير الاجتماع

أولاً- مقدمة

1- انعقد اجتماع الخبراء الحكوميين التحضيري لمؤتمر الوزراء الإفريقيين المسؤولين عن مسائل الحدود، المقرر عقده في 7 يونيو 2007، في أديس أبابا يومي 4 و 5 يونيو 2007.

2- شارك في الاجتماع ممثلون عن الدول الأعضاء التالية: جنوب إفريقيا والجزائر وأنجولا وبوتسوانا وبوركينا فاسو وبوروندي والكاميرون والرأس الأخضر وجمهورية الكونغو الديمقراطية وجمهورية الكونغو واتحاد القمر وكوت ديفوار وجيبوتي ومصر وإثيوبيا والجابون وجامبيا وغانا وغينيا الاستوائية وغينيا وكينيا وليبيريا وليبيا ومدغشقر وملاوي ومالي وموريتانيا وموزمبيق وناميبيا والنيجر ونيجيريا وأوغندا ورواندا والجمهورية العربية الصحراوية الديمقراطية والسنغال وسيشل وسيراليون والسودان وسوازيلاند وتشاد وتوجو وتونس وزامبيا وزيمبابوي.

3- كانت المجموعات الاقتصادية الإقليمية التالية ممثلة في الاجتماع: الهيئة الحكومية المشتركة للتنمية (إيجاد) ومجموعة شرق إفريقيا. وأخيراً، شارك في الاجتماع المنظمات والمؤسسات التالية بصفة المراقب: سلطة حوض نهر النيجر والمجموعة الاقتصادية لدول البحيرات الكبرى وأمانة المؤتمر الدولي حول منطقة البحيرات الكبرى؛ مبادرة حوض النيل ومنظمة تنمية نهر السنغال وأمانة الأمم المتحدة، بما في ذلك مكتب الأمم المتحدة لغرب إفريقيا والمفوضية السامية لشئون اللاجئين والمنظمة الدولية للهجرة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي ولجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لإفريقيا ومركز الأمم المتحدة الإقليمي للسلام ونزع السلاح في إفريقيا وجامعة الدول العربية والمنظمة الدولية للفرانكوفونية رابطة الأقاليم الحدودية الأوروبية وكذلك المؤسسة الإفريقية لحماية الأحياء البرية ومنظمة "ENDA DIAPOL" غير الحكومية.

ثانياً- الافتتاح

4- افتتح الاجتماع مفوضُ الاتحاد الإفريقي المكلف بالسلم والأمن سعيد جنيت. وفي كلمته، ذكر المفوض بأن الحدود الموروثة عن الاستعمار تشكل، منذ نيل الدول الإفريقية استقلالها، عاملاً لنزاعات متكررة، مضيفاً أن معظم هذه الحدود لم يتم تعيينه وترسيمه بشكل جيد. كما ذكر بالأحكام ذات الصلة من ميثاق منظمة الوحدة الإفريقية وبالمقرر AHG/Res.16 (I) بشأن احترام الحدود الموروثة عن الاستعمار، وكل ذلك تشكل محاولات من الزعماء الإفريقيين لتقليص مخاطر النزاعات المتعلقة بالحدود.

5- شدد المفوض على أنه تم تقديم عدد من المقترحات كامتداد لهذه النصوص سواء من خلال تعيين وترسيم الحدود أو عبر تعزيز التعاون عبر الحدود. ولسوء الحظ، لم تكن هذه المقترحات موضوع أي متابعة. وفي الوقت نفسه، لم يتم إعداد أي خطة تنفيذية لتسهيل تنفيذ مذكرة الاتفاق حول مؤتمر الأمن والاستقرار والتنمية والتعاون في إفريقيا، المعتمدة في يوليو 2002 والتي تنص على تعيين وترسيم الحدود الإفريقية التي لم يتم بعد تعيينها وترسيمها بحلول 2012 على أبعد تقدير.

6- بناء على ما سلف وبعد التذكير بالأحكام ذات الصلة من القانون التأسيسي للاتحاد الإفريقي، أوضح المفوض أنه آن الأوان لوضع وتنفيذ برنامج إبداعي لإدارة الحدود الإفريقية ليس فقط من أجل تشجيع مناخ السلام والأمن والاستقرار ولكن أيضا لتسهيل التكامل الاجتماعي والاقتصادي والتنمية المتسدامة في إفريقيا. وفي هذا السياق يندرج برنامج الحدود للاتحاد الإفريقي الذي لا يهدف إلى إعادة تخطيط الحدود الموروثة عن الاستعمار ولكن إلى العمل على تعيينها وترسيمها على جناح السرعة وصولا إلى تخفيف آثارها الحاضرة وتحويلها إلى جسور ومناطق للتقاسم والتضامن وذلك لتدعيم عملية التكامل الجارية في القارة.

ثالثا- انتخاب هيئة المكتب

7- بعد المشاورات التقليدية على مستوى مختلف الأقاليم، انتخب الاجتماع بالتركية هيئة المكتب كما يلي:

الرئيس:	توجو (غرب إفريقيا)
النائب الأول للرئيس:	الكاميرون (وسط إفريقيا)
النائب الثاني للرئيس:	ليبيا (شمال إفريقيا)
النائب الثالث للرئيس:	جنوب إفريقيا (الجنوب الإفريقي)
المقرر:	أوغندا (شرق إفريقيا)

رابعا- اعتماد برنامج العمل

8- اعتمد الاجتماع برنامج العمل الذي اقترحه المفوضية.

خامسا- بحث المسائل المدرجة في جدول الأعمال

الجلسة الأولى والثانية: نتائج اجتماع الخبراء المنعقد في باماكو وتعيين وترسيم الحدود الإفريقية

9- جمع الاجتماع بين المسائل المدرجة في جدول أعمال الجلستين الأولى والثانية وبحثها. وخلال هاتين الجلستين، استمع الاجتماع إلى عروض حول:

- نتائج اجتماع الخبراء الذي نظّمته المفوضية في باماكو يومي 8 و9 مارس 2007.
- إشكالية الحدود في إفريقيا سواء بجوانبها النظرية أو التطبيقية.
- الجوانب القانونية لتعيين وترسيم الحدود الإفريقية.
- مشروع الاستمارة المخصصة لتسهيل إجراء تقييم شامل لوضع عملية تعيين وترسيم الحدود في إفريقيا.

10- أثناء المناقشات، سجل الاجتماع الطابع المتناقض للحدود: إن الحدود التي قد تكون عامل نزاع يمكن ويجب أيضا أن تكون عامل التعاون والسلام بين الدول.

11- لاحظ الاجتماع أن المقولة التي مفادها أن الحدود تمثل واقعا غامضا مخاطره أكثر مما قد تحمله من فرص، مقولة صحيحة لاسيما في إفريقيا. ولتقليل خطر النزاعات، تعهد الزعماء الإفريقيون عادة الاستقلال باحترام الحدود الموروثة عن الاستعمار. [المقرر AHG/Res.16 (I) بشأن منازعات الحدود بين الدول الإفريقية المعتمد خلال الدورة العادية الأولى لمؤتمر رؤساء الدول والحكومات المنعقدة في القاهرة (مصر) في يوليو 1964]. سجل الاجتماع بأنه وبالرغم من هذا القرار، فإن إفريقيا شهدت ولا تزال تشهد خلافات حدودية عديدة. وإذا كانت المناطق عبر الحدود تحتوي على موارد معدنية وطبيعية، فإن خطر تصاعد هذه النزاعات يصبح حقيقيا.

12- في هذا الصدد، أكد الاجتماع على ضرورة القيام، على جناح السرعة، بتعيين وترسيم الحدود الإفريقية، بما في ذلك الحدود البحرية، التي لم يتم بعد تعيينها وترسيمها، وتمنى أن يتم ذلك وفقا للمهلة التي حددها البيان الرسمي لمؤتمر الأمن والاستقرار والتنمية والتعاون في إفريقيا. ويجب اعتبار المقرر المعتمد في القاهرة في يونيو 1964 نقطة انطلاق لهذا العمل. وقد لوحظ أنه في أغلب الأحيان، تكون الوثائق والأوراق الثبوتية الأخرى الموروثة عن القوى الاستعمارية غير مكتملة. فضلا عن ذلك، يصعب الوصول إلى هذه الوثائق التي يكون عددها هائلا جدا في بعض الأحيان بحيث يصعب اختيار تلك التي يجب الاعتماد عليها. وجه الاجتماع نداء إلى القوى الاستعمارية السابقة بأن تزود الدول الإفريقية المعنية بالوثائق والأوراق الثبوتية الأخرى التي بحوزتها وذلك لتسهيل تعيين وترسيم الحدود الإفريقية.

13- أوصى الاجتماع الدول بتغليب الحوار الثنائي لتعيين وترسيم حدودها. وقد تم أيضا التطرق إلى مسألة انعكاسات عملية التعيين والترسيم على السكان المحليين. وفي هذا الصدد، حث الاجتماع الدول المعنية على اتخاذ التدابير اللازمة لحماية حقوق السكان المتأثرين، لاسيما عندما يوجد خطر فقدان الجنسية (انعدام الجنسية) والممتلكات الأساسية والنزوح الإجباري.

14- في الوقت نفسه، حث الاجتماع الدول الإفريقية على اللجوء إلى إجراءات أقل تكلفة لترسيم الحدود. وفي هذا الصدد، حث الاجتماع على تبادل الخبرات. كما سجل باهتمام تجارب بعض الدول الأعضاء فيما يتعلق باستكشاف واستغلال الموارد في المناطق العابرة للحدود بصورة مشتركة، وهي تجارب مكنت من تجاوز الصعوبات التي تمت مواجهتها في تعيين وترسيم حدود المناطق المعنية.

15- أكد الاجتماع على ضرورة إجراء تقييم شامل لوضع الحدود الإفريقية في أقرب وقت ممكن. وفي هذا الصدد، رحب الاجتماع بالجهود التي تبذلها المفوضية لإعداد استمارة سيتم إرسالها إلى جميع الدول الأعضاء وطلب استكمال صياغتها على جناح السرعة وعلى أساس الملاحظات التي تم إبدائها.

الجلسة الثالثة: التعاون عبر الحدود

16- استمع الاجتماع إلى عرض حول التعاون عبر الحدود باعتباره أداة لمنع النزاعات، يعتمد على تجربة منطقة غرب إفريقيا وإلى عروض حول تجارب مختلفة في مجال التعاون عبر الحدود تجري حالياً في القارة وتشمل:

- تطوير ممرات للنقل (تنمية ممر مابوتو).
- التعاون الإقليمي على أساس الحوار عبر الحدود بين المجتمعات المحلية بهدف حماية الأحياء البرية و النظام الايكولوجي الهش (المؤسسة الإفريقية لحماية الأحياء البرية/ مؤسسة Zambezi Heartland التي يوجد مقرها في زيمبابوي).
- تهيئة أحواض نهريّة مع منظمة تنمية نهر السنغال.
- تحليل سير الحدود وديناميكياتها مع الأبحاث التي أجراها مختبر التحليل الإقليمي والتدقيق الاجتماعي الذي يوجد مقره في كوتونو، بنين.
- عملية المؤتمر الدولي حول البحيرات الكبرى
- الاتفاقية حول الحدود البحرية بين غينيا الاستوائية ونيجيريا الموقعة في سبتمبر 2000 والتي تتضمن بنداً حول توحيد الحقوق النفطية والاستغلال المشترك للموارد الموجودة على الحدود المشتركة.
- أنشطة منظمة "Enda DIAPOL" غير الحكومية في غرب إفريقيا.

17- من جهة أخرى، قدم ممثلون عن دول أخرى ومنظمات دولية ومنظمات غير حكومية تجاربهم الخاصة في مجال إدارة المسائل الحدودية.

18- رحب الاجتماع بهذه التجارب المختلفة وأقر، بشكل عام، بالأهمية التي يكتسبها التعاون عبر الحدود لتخفيف آثار الحدود الحاجزة ومنع النزاعات وتشجيع التكامل الإقليمي، وأكد على ضرورة توفير أدوات قانونية ومالية مناسبة لتسهيل تعزيز هذا التعاون.

19- في الوقت نفسه، أظهرت المناقشات التباين الشديد للتجارب في مجال التعاون عبر الحدود سواء كانت مبادرات محلية أو على نطاق واسع. وفي هذا الصدد، طلب الاجتماع من المفوضية إحصاء التجارب الجارية وإنشاء آلية لتبادل الممارسات الجيدة.

الجلسة الرابعة: الشراكة وتعبئة الموارد وتنمية القدرات

20- خلال هذه الجلسة، استمع الاجتماع إلى العروض التالية:

- الشراكة وتعبئة الموارد اللازمة لتنفيذ برنامج الحدود للاتحاد الإفريقي.
- تعزيز القدرات من أجل تنفيذ برنامج الحدود.

21- فضلا عن ذلك، أحاط الاجتماع علما وباهتمام بمساهمة وحدة رسم الخرائط التابعة للأمم المتحدة التي عرضت خبرتها في هذا المجال وعددا من الممارسات الجيدة وقدمت معلومات حول الدعم المتواصل الذي يقدمها الأمم المتحدة لتشجيع الأنشطة عبر الحدود.

22- بناء على هذه العروض، رفع الاجتماع التوصيات التالية:

- ضرورة بناء قدرة حقيقية على المستويات الوطنية والإقليمية والقارية لضمان التنفيذ المستمر لبرنامج الحدود.
- إحصاء القدرات الموجودة على مستوى القارة والاستفادة منها، بما في ذلك من خلال الاستعانة بالمنظمة الأفريقية لرسم الخرائط والاستشعار من بعد.
- إعداد برامج تعليمية خاصة وموجهة نحو إدارة المشاكل الحدودية وكذلك الاستعانة بمراكز التدريب وتعزيزها.
- تعزيز قدرات قسم إدارة النزاعات بمديرية السلم والأمن التابعة للاتحاد الإفريقي لتمكينه من تقديم الدعم اللازم لتنفيذ ومتابعة برنامج الحدود.
- توعية السكان المحليين لكي يقبلوا برنامج الحدود.
- إشراك البرلمانين والمنتخبين المحليين والمجتمع المدني والقطاع الخاص وهياكل أخرى مختصة في تنفيذ ومتابعة برنامج الحدود للاتحاد الإفريقي.
- إقامة شراكة مع أقاليم أخرى في العالم لا سيما أوروبا التي تتمتع بخبرة واسعة في مجال التعاون عبر الحدود وذلك من خلال رابطة الأقاليم الحدودية الأوروبية وبرنامج المفوضية الأوروبية (INTERREG).
- تعبئة الموارد اللازمة لتنفيذ برنامج الحدود سواء على الصعيد القاري أو لدى شركاء الاتحاد الإفريقي.

الجلسة الخامسة: بحث مشروع التقرير ومشروع الإعلان اللذين سيتم عرضهما على الوزراء

23- بحث الاجتماع مشروع تقريره وأجرى التعديلات اللازمة. كما بحث مشروع الإعلان الذي سيتم عرضه على الوزراء وطلب في هذا الصدد من المفوضية أن تقوم، بدعم من هيئة المكتب، باستكمال الوثيقة على ضوء الملاحظات التي تم إبدائها.

-

EX.CL/352 (XI)

ANNEX.II

إعلان حول برنامج الحدود للاتحاد الإفريقي وطرق تنفيذه

-

AFRICAN UNION



UNION AFRICAINE

الاتحاد الأفريقي

UNIÃO AFRICANA

B.P.: 3243, Addis Abéba, Ethiopie Tél.: (251-11) 551 38 22 Fax: (251-11) 551 93 21
Email: ou-ews@telecom.net.et

مؤتمر الوزراء الإفريقيين
المسؤولين عن مسائل الحدود

اجتماع الخبراء التحضيري
حول برنامج الحدود للاتحاد الإفريقي

أديس أبابا، إثيوبيا، 4-7 يونيو 2007

الأصل: فرنسي
BP/MIN/Decl. (II)

الملحق 2

إعلان حول
برنامج الحدود للاتحاد الإفريقي وطرق تنفيذه

أديس أبابا، في 7 يونيو 2007

منع النزاعات وتعزيز التكامل

إعلان حول
برنامج الحدود للاتحاد الإفريقي وطرق تنفيذه

أديس أبابا، في 7 يونيو 2007

الديباجة

1. نحن، وزراء الدول الأعضاء في الاتحاد الإفريقي المسؤولون عن مسائل الحدود، المجتمعون بأديس أبابا (إثيوبيا) في 7 يونيو 2007 من أجل المداولة حول برنامج الحدود للاتحاد الإفريقي والاتفاق على طرق تنفيذه:

أ. **إذ نعبر عن اقتناعنا** بأن تحقيق مزيد من الوحدة والتضامن بين البلدان والشعوب الإفريقية يتطلب تخفيف عبء الحدود التي تفصل بين الدول الإفريقية.
ب. **وإذ نعبر عن اقتناعنا** أيضا بأن تجاوز الحدود واعتبارها جسرا يربط الدول بعضها ببعض يوفر لإفريقيا فرصة لإضفاء ديناميكية جديدة على عملية التكامل الاجتماعي والاقتصادي وتعزيز وحدة القارة، وعلى الجهود الرامية إلى تعزيز السلام والأمن والاستقرار من خلال الوقاية الهيكلية من النزاعات.

ج. وإذ نسترشد ب:

- 1) مبدأ احترام الحدود التي كانت قائمة عند نيل دولنا استقلالها، وفقا لما ورد في ميثاق منظمة الوحدة الإفريقية والمقرر AHG/Res.16(I) بشأن المنازعات الحدودية بين الدول الإفريقية، المعتمد من قبل الدورة العادية الأولى لمؤتمر رؤساء دول وحكومات منظمة الوحدة الإفريقية، التي عقدت بالقاهرة (مصر) في يوليو 1964 والقانون التأسيسي للاتحاد الإفريقي في مادته الرابعة (ب).
- 2) مبدأ تسوية الخلافات الحدودية عن طريق التفاوض، وذلك على نحو ما ورد بشكل خاص في المقرر CM/Res.1069(XLIV) بشأن إقرار السلام والأمن في إفريقيا من خلال تسوية الخلافات الحدودية عن طريق التفاوض، المعتمد من قبل الدورة العادية الـ 44 لمجلس وزراء منظمة الوحدة الإفريقية، المنعقدة بأديس أبابا في يوليو 1986 وكذلك الأحكام ذات الصلة من البروتوكول الخاص بإنشاء مجلس السلم والأمن للاتحاد الإفريقي.
- 3) الإرادة المشتركة للعمل على تعيين وترسيم الحدود الإفريقية باعتبارها عوامل للسلم والأمن والتقدم الاقتصادي والاجتماعي، وهي إرادة أكد عليها بشكل خاص المقرر CM/Res.1069(XLIV) وكذلك مذكرة التفاهم حول الأمن والاستقرار والتنمية والتعاون في إفريقيا، الذي اعتمدته مؤتمر رؤساء دول وحكومات منظمة الوحدة الإفريقية المنعقد في دوربان (جنوب إفريقيا) في يوليو 2002 والذي ينص على تعيين وترسيم حدود البلدان الإفريقية التي لم يتم تعيينها وترسيمها بحلول 2012.

4 (الرغبة في التعجيل بالتكامل السياسي والاجتماعي والاقتصادي للقارة وتعميقه وتوفير قاعدة شعبية له، وفقا لما ورد في القانون التأسيسي للاتحاد الإفريقي.

5 (المقرر الذي اعتمدته الدورة العادية الثامنة لمؤتمر رؤساء دول وحكومات الاتحاد الإفريقي المنعقد بأديس أبابا في يناير 2007 والذي حث المفوضية على مواصلة جهودها صوب الوقاية الهيكلية من النزاعات، بما في ذلك من خلال تنفيذ برنامج الحدود للاتحاد الإفريقي.

د. وقد بحثنا تقرير اجتماع الخبراء الحكوميين [BP/EXP/3(II)] المنعقد في أديس أبابا يومي 4 و5 يونيو 2007 وبناء على مذكرة المعلومات الأساسية حول برنامج الحدود للاتحاد الإفريقي وطرق تنفيذه [BP/EXP/2(II)]:

اتفقتا على ما يلي:

بشأن مبررات برنامج الحدود للاتحاد الإفريقي:

2. نؤكد على أن برنامج الحدود للاتحاد الإفريقي تبرره ضرورة:

أ. مواجهة استمرار مشكلة التعيين والترسيم: نسجل أنه، مع مراعاة جرد سيتم القيادة به لاحقا، يمكن القول إن أقل من ربع الخطوط الحدودية الإفريقية قد تم ترسيمه حتى اليوم. إن هذا الوضع ينطوي على الكثير من المخاطر حيث إن عدم تعيين الحدود وترسيمها يتسبب في ظهور "مناطق غامضة" تكون من الإشكالية ممارسة السيادة الوطنية عليها ويشكل عقبة حقيقة أمام التعجيل بعملية التكامل.

ب. مواجهة الأنشطة الإجرامية العابرة للحدود.

ج. تعزيز مكتسبات التكامل الإقليمي كما يدل على ذلك وجود المجموعات الاقتصادية الإقليمية وغيرها من مبادرات التعاون الإقليمية الواسعة النطاق.

د. تعزيز الديناميكيات التكاملية عبر الحدود، التي يراها الفاعلون المحليون.

3. نؤكد على ضرورة تنفيذ نمط جديد من الإدارة العملية للحدود وذلك لتشجيع مناخ السلم والأمن والاستقرار ولكن أيضا لتسهيل التكامل والتنمية المستدامة في إفريقيا.

بشأن أهداف برنامج الحدود للاتحاد الإفريقي:

4. نطلب من مفوضية الاتحاد الإفريقي تنسيق تنفيذ هذا البرنامج الذي يهدف بشكل عام إلى ضمان الوقاية الهيكلية من النزاعات وتعزيز التكامل الإقليمي والقاري والقيام، بشكل أخص، بما يلي:

أ. تسهيل ودعم تعيين وترسيم الحدود الإفريقية التي لم يتم تعيينها وترسيمها.

- ب. تعزيز ديناميكيات التكامل التي يتم تنفيذها في إطار المجموعات الاقتصادية الإقليمية وغيرها من مبادرات التعاون الإقليمية الواسعة النطاق.
- ج. القيام، في إطار المجموعات الاقتصادية الإقليمية ومبادرات أخرى للتعاون الإقليمي، بتعزيز التعاون المحلي عبر الحدود أو المبادرة المحلية.
- د. تعزيز القدرات في مجال إدارة الحدود، بما في ذلك وضع برامج خاصة للتعليم والأبحاث.

بشأن مبادئ تنفيذ برنامج الحدود للاتحاد الإفريقي:

5. نسجل أن تنفيذ برنامج الحدود للاتحاد الإفريقي منوط بعدة مستويات وطنية وإقليمية وقارية. ويجب تحديد مسؤولية كل من هذه المستويات على أساس مبدأ التفريع واحترام سيادة الدول.

أ. تعيين وترسيم الحدود

- (1) إن تعيين وترسيم الحدود يتوقف أولاً وقبل كل شيء على قرار سيادي للدول، حيث يتعين عليها اتخاذ جميع التدابير اللازمة من أجل تسهيل تحقيق الهدف الخاص بتعيين وترسيم الحدود الإفريقية التي لم يتم تعيينها وترسيمها، بما في ذلك الحدود البحرية وذلك في إطار احترام المهلة المحددة في البيان الرسمي حول مؤتمر الأمن والاستقرار والتنمية والتعاون في إفريقيا قدر الإمكان. نشجع الدول على إجراء ومواصلة المفاوضات الثنائية حول جميع المشاكل الخاصة بتعيين وترسيم حدودها، بما في ذلك تلك المتعلقة بحقوق السكان المتضررين، لإيجاد حلول ملائمة لها.
- (2) يتعين على المجموعات الاقتصادية الإقليمية والاتحاد الإفريقي مساعدة الدول على تعبئة الموارد والخبرة اللازمة، بما في ذلك من خلال تشجيع تبادل الخبرات والممارسات الأقل تكلفة لعملية التعيين/الترسيم.
- (3) يتعين على مفوضية الاتحاد الإفريقي إجراء عملية جرد شامل لوضعية الحدود الإفريقية وتنسيق جهود المجموعات الاقتصادية الإقليمية وإطلاق مبادرة واسعة النطاق تهدف إلى توعية المجتمع الدولي بشأن ضرورة تعبئة الموارد المطلوبة وأي دعم ضروري. ومن جانبها، يتعين على القوى الاستعمارية السابقة أن تقدم المعلومات التي بحوزتها بشأن تعيين وترسيم الحدود الإفريقية.

ب. التعاون عبر الحدود

- (1) ينبغي للفاعلين المحليين أخذ زمام المبادرة في مجال التعاون عبر الحدود تحت رعاية الدول.

- 2) يتعين على الدول، بدعم من الاتحاد الإفريقي، تسهيل قيام المبادرة المحلية وتفويض المجموعات الاقتصادية الإقليمية بتنفيذ برامج إقليمية لدعم التعاون عبر الحدود.
- 3) يتعين على المجموعات الاقتصادية الإقليمية توفير الإطار الإقليمي القانوني اللازم لتشجيع التعاون عبر الحدود وإنشاء صناديق إقليمية خاصة لتمويل هذا التعاون.
- 4) يتعين على مفوضية الاتحاد الإفريقي أن تتخذ التدابير اللازمة من أجل أن يحتل التعاون عبر الحدود مكانه في المبادرات الدولية الكبرى التي تتخذ لصالح القارة وأن تضطلع بدور التنسيق وتسهيل تبادل الخبرات والممارسات الجيدة فيما بين المجموعات الاقتصادية الإقليمية.

ج. بناء القدرات

ينبغي لبرنامج الحدود للاتحاد الإفريقي، على أساس تنسيق وثيق بين مختلف المستويات المعنية، إجراء عملية جرد لمراكز التدريب الإفريقية المتخصصة في هذا المجال وتقييم إمكانيات التعاون مع مراكز التدريب الموجودة خارج إفريقيا والقيام، بناء على ما سلف، باقتراح برنامج لتنمية القدرات في مجال إدارة الحدود.

بشأن الشراكة وتعبئة الموارد:

6. نطلب من مفوضية الاتحاد الإفريقي تنسيق وتنفيذ برنامج الحدود على أساس إدارة تشمل الدول والمجموعات الاقتصادية الإقليمية والشركاء والمنتخبين المحليين والمجتمع المدني. كما نطلب من المفوضية إقامة شراكة مع الحركة الحدودية الأوروبية، لاسيما رابطة الأقاليم الحدودية الأوروبية والأمم المتحدة وغيرها من شركاء الاتحاد الإفريقي الذين تتوفر لديهم الخبرة في مجال التعاون عبر الحدود.

بشأن التدابير الأولية من أجل إطلاق برنامج الحدود ومتابعة هذا الإعلان:

7. نطلب من مفوضية الاتحاد الإفريقي أن تتخذ التدابير الأولية التالية:

- أ. إطلاق عملية إفريقية لفحص الحدود من خلال استمارة يتم إرسالها إلى الدول الأعضاء وذلك من أجل تسهيل تعيين وترسيم هذه الحدود.
- ب. تحديد أقاليم أو مبادرات تكون نموذجا للتنفيذ السريع لبرامج إقليمية لدعم التعاون عبر الحدود وإنشاء صناديق إقليمية لتمويل هذا التعاون.
- ج. تحديد طرق التعاون مع الأقاليم الأخرى في العالم للاستفادة من تجاربها وإقامة الشراكات الضرورية معها.
- د. إجراء عملية فحص في مجال تنمية القدرات.

- هـ. وضع أداة قانونية قارية حول التعاون عبر الحدود.
- و. إطلاق حملة لتعبئة الموارد وإقامة الشراكات وذلك بهدف تنفيذ برنامج الحدود للاتحاد الإفريقي.
8. نوصي بإضفاء طابع مؤسسي على مؤتمر الوزراء الإفريقيين المسؤولين عن مسائل الحدود، الذي يجب أن ينعقد بصورة منتظمة.
9. نطلب من رئيس المفوضية أن يتخذ، فور إقرار هذا الإعلان من قبل المجلس التنفيذي للاتحاد الإفريقي، كافة التدابير اللازمة لضمان تنفيذه، بما في ذلك تعزيز قسم إدارة النزاعات بمديرية السلم والأمن التابعة للمفوضية وإبقاء أجهزة الاتحاد الإفريقي المختصة على علم بوضع تطور عملية التنفيذ بصورة منتظمة.